ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

سيناء.. رؤية جديدة للتنمية (2020 - 2014)

www.ecsstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. **خالد عكاشة**
المدير العام

د. **عبد المنعم سعيد**
المستشار الأكاديمي

تحـــرير
أ. محمد مرعي

فريـق البحث
د. محمد شادي
د. عمر الحسيني
أحمد بيومي
أمل إسماعيل
إيمان ممدوح
بسنت جمال

إخـراج فنـي
إسلام علي

سيناء ..
رؤية جديدة للتنمية
(٢٠١٤ - ٢٠٢٠)

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

المحتويات

مقدمة ١

فصل التخطيط عن التنفيذ.. نهج جديد لتمويل التنمية في سيناء ٢

أولا - الإنفاق العام قصير الأجل:

ثانيًا - الإنفاق الاستثماري طويل الأجل:

البنية التحتية.. التنمية على جانبي الطُّرق ٥

أولا - أهم الأنفاق:

ثانيًا - أهم الطرق والكباري:

ثالثًا - المطارات:

الخدمات الأساسية.. تطبيع الحياة ٩

أولا- محطات تحلية المياه:

ثانيًا - الطاقة:

القطاعات الخدمية.. الإنسان هدف ومُحرّك التنمية ١٣

أولا - قطاع التعليم:

ثانيًا- قطاع الصحة:

القطاعات الإنتاجية.. تروس التنمية ١٧

أولا- قطاع الصناعة:

ثانيًا- قطاع السياحة:

المشروعات القومية.. مساواة في التنمية ٢٠

إقليم قناة السويس.. تضافر التنمية ٢٢

مستقبل التنمية في اتجاه «أخضر» ٢٤

مقدمة:

تحرص الدولة المصرية فيما بعد ٣٠ يونيو على تفادي مُعضلات التنمية التي وقعت فيها الحكومات السابقة، من حيث الاهتمام بالمركز على حساب الأطراف. لذلك فقد أفرزت الدولة جزءًا كبيرًا من مخصصات التنمية طويلة وقصيرة الأجل لأطرافها، وعلى وجه الخصوص إقليمي الصعيد وشبه جزيرة سيناء، بحيث تتحول المنطقتان إلى مناطق جاذبة للسكان والاستثمارات على السواء، وتزيد الأهداف التنموية في شبه جزيرة سيناء على إقليم الصعيد من حيث مقاومة الإرهاب وخلق تكتلات بشرية تُساهم في تدعيم الأمن القومي المصري بمعناه الواسع. وبخصوص شبه جزيرة سيناء يُمكن استبانة ذلك التحول على الصعيد النقدي عن طريق تحليل الموازنة العامة للدولة على مستوى الإنفاق الحكومي العام في المدى القصير الذي تضطلع به وزارة المالية بهدف تمكين الأجهزة الحكومية من أداء مهامها اليومية، وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وثانيًا مستوى الإنفاق الاستثماري في المديين المتوسط والبعيد الذي تختص به وزارة التخطيط بغرض تمهيد البيئة الاقتصادية للمستقبل في سيناء ضمن الخطة الاستثمارية العامة للدولة.

أما على الصعيد التنموي فإن شبه الجزيرة تكاد تنطق من فرط ما يجري على أرضها من تغيرات جذرية، مدفوعة بإنفاق ضخم تجاوز ٦٠٠ مليار جنيه، طال بنيتها التحتية، سواء من جانب ربطها بالوادي والدلتا عن طريق شبكة أنفاق تمتد تحت مياه قناة السويس، تُكملها شبكة جديدة كُليًا من الكباري والطُّرق تجري على رمالها لربط أواصرها، بالإضافة إلى محطات عدة لتحلية مياه البحر لتوفير مياه تخدم الأغراض التنموية وتُمهد لاستقبال سُكانها الجُدد، تزامن مع ذلك إنشاء عدد من محطات الطاقة المُتجددة، لتوفير القوة الدافعة للنشاطات الاقتصادية العديدة التي يجري إنشاؤها في المجالات الصناعية، والسياحية، والزراعية. ولأن الإنسان هو محرك التنمية وهدفها، فقد لزم زيادة عدد المدارس والمُستشفيات، حفاظًا على صحته وبناء لعقله.

ولرصد هذه التغيرات العميقة التي تجري على رمال سيناء، ارتأى «المركز المصري» إفراد هذا الإصدار الخاص، لرصد بعضا من أهم ما يجري على أرض الفيروز من تطورات يصعب حصرها في كتاب واحد.

فصل التخطيط عن التنفيذ..
نهج جديد لتمويل التنمية في سيناء

لطالما عانت سيناء من الإهمال والتهميش على صعيد التنمية، سواء البشرية أو الاقتصادية، ولذا فإنه لإقالتها من عثرتها كان لا بد من رفع مُخصصاتها المالية في الموازنة العامة ابتداءً. ولأن هذا الإنفاق لن يكون كافيًا لدفع عجلة النمو، فقد لجأت الدولة إلى نوع جديد من التمويل يكون فيه التمويل للتخطيط مُنفصلًا عن التمويل للتنفيذ، بحيث يجري التخطيط على المستوى الاستراتيجية بعيدًا عن التغيرات في المناصب التنفيذية، ويتضح هذا النهج الجديد لدى تناول إنفاق الموازنة العامة في الأمدين القصير والطويل.

أولا - الإنفاق العام قصير الأجل

تخصص الحكومة نفقاتها الاستهلاكية لإقليم شبه جزيرة سيناء بطريقين رئيسيين، وهما: الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء، والجهاز التنفيذي للمُحافظتين. ونتناول كُلًّا منهما على حدة فيما يلي:

١- الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء:

الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء هو هيئة عامة اقتصادية تتبع رئاسة مجلس الوزراء، وتعتمد فكرة إنشائه على فصل آلية التخطيط والإشراف والمتابعة التي يقوم بها الجهاز عن آلية التنفيذ التي تقوم بها الوزارات والمحافظات. وقد حددت المادة الثامنة في المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ بشأن التنمية المتكاملة بسيناء مهام الجهاز في عدد ١٦ مهمة، وقد تطورت موازنة الجهاز مُنذ إنشائه وحتى وقتنا الحالي على نحو مضطرد يُبين الاهتمام المُتزايد بالتنمية في هذا الإقليم، ويوضح الشكل التالي تطور ميزانية الجهاز والمرصود منها للإنفاق الاستثماري:

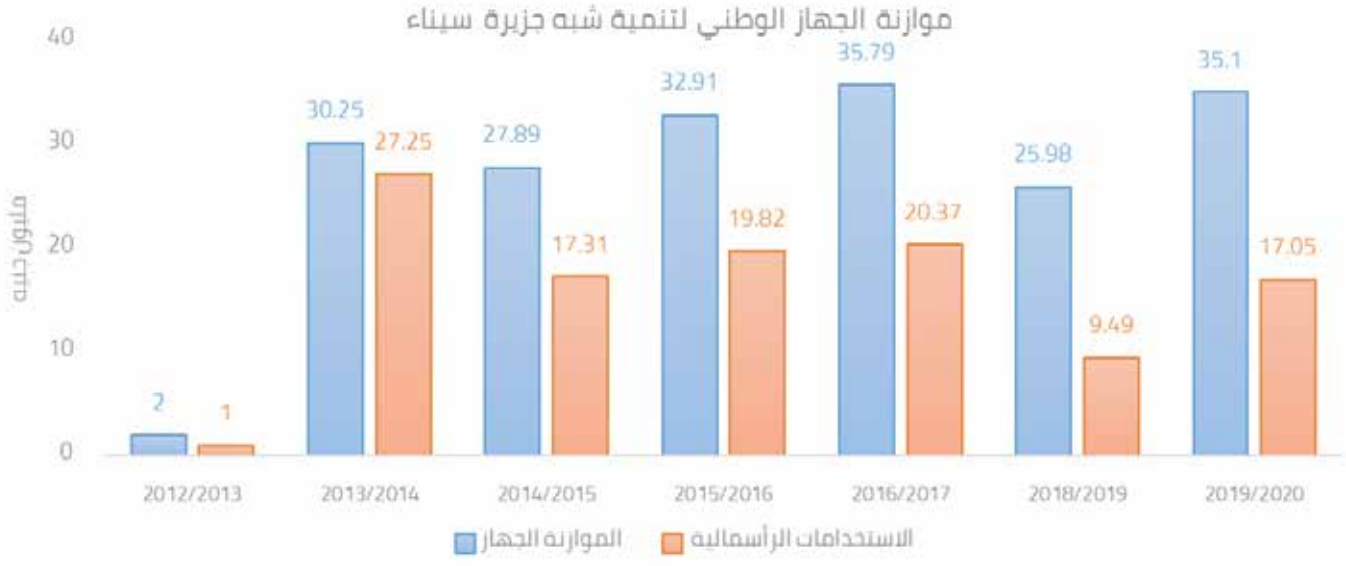

ويتضح من الشكل تطور موازنة الجهاز عند إنشائه من ٢ مليون جنيه خصص منها ١ مليون جنيه للإنفاق الرأسمالي في عام ٢٠١٢/٢٠١٣، إلى ٣٠ مليون جنيه خُصص منها حوالي ٢٧ مليونًا للإنفاق الرأسمالي، واستمرت الزيادة في المُخصصات حتى بلغت ذروتها في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بإجمالي ٣٥,٧ مليون جنيه خُصص منها ٢٠ مليون جنيه للإنفاق الاستثماري، بينما بلغت مُخصصاته خلال العام المالي السابق حوالي ٢٦ مليون جنيه منها ٩,٥ ملايين تقريبًا للإنفاق الرأسمالي، أما العام المالي الحالي فقد بلغت المُخصصات ما إجماليه ٣٥,١ مليون منها ١٧ مليونًا خُصصت للإنفاق على الاستثمار، ما يعني أن مُخصصات الجهاز خلال السنوات السبع مُنذ إنشائه، والموضحة بالشكل، بلغت حوالي ١٩٠ مليون جنيه خُصصت حصرًا لتمهيد البيئة الاستثمارية بشبه جزيرة سيناء، وهي في ذلك تنضم لإقليمين آخرين هما الصعيد وقناة السويس حظيا بجهاز مُماثل هدفه الأساسي دفع عملية التنمية فيهما.

١- مخصصات المُحافظتين:

إذا كانت الدولة أنشأت الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء بهدف التخطيط، فإنه ليؤدي عمله يجب أن يصاحبه تطور في الجهاز التنفيذي، ولذلك فقد عمدت الدولة إلى تطوير أداء مُحافظتي شمال وجنوب سيناء، وتتجلى جهود تطوير الأداء في رفع مُخصصات الإنفاق المحلي بوتيرة سريعة. ويوضح الشكل التالي تطور مُخصصات المحافظتين مُنذ عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٩/٢٠٢٠

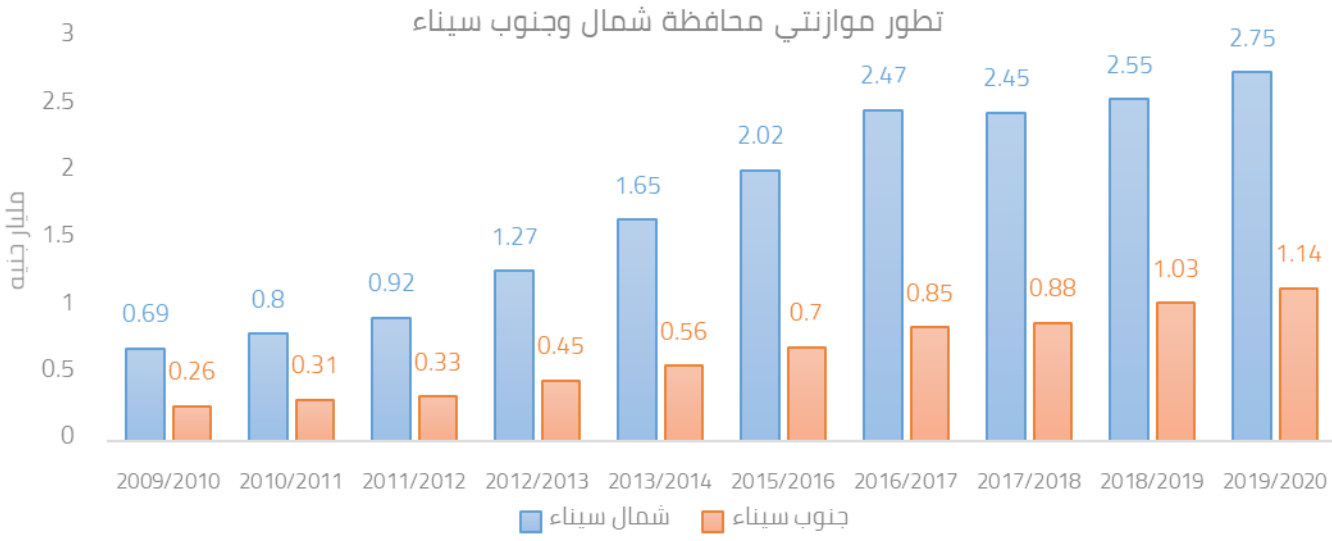

ويتضح من الشكل تطور المُخصصات من مستوى ٦٩٠ مليون جنيه في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ليبلغ ٢,٧٥ مليار في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بالنسبة لمُحافظة شمال سيناء، وذلك بتطور بنسبة ٣٠٠٪ تقريبًا خلال الفترة المذكورة، أما مُحافظة جنوب سيناء فقد تطورت مُخصصاتها من ٢٦٠ مليون جنيه في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ لتبلغ ١,١٤ مليار في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ وهو تطور بنسبة ٣٣٠٪، وتدُل هذه الزيادات على مدى ما توليه الدولة من اهتمام بالإقليم، وتواتر جهودها لربط جانبي التخطيط والتنفيذ.

ثانيًا- الانفاق الاستثماري طويل الأجل

يتمثل الإنفاق الاستثماري طويل الأجل في المشروعات التي تُقام في جميع المجالات بهدف دفع مُعدلات التنمية، سواء في القطاعات الإنتاجية من صناعة وزراعة وسياحة، أو خدمية في مجالي الصحة والتعليم، وكذلك مشروعات البنية التحتية والطاقة، وهذه وإن كانت أهم القطاعات إلا أن هناك مشروعات لا تندرج ضمن أي منها كمشروعات التشييد وتطوير المُدن لمحدودي الدخل وغيرها. ونستعرض فيما يلي تقسيم هذه المشروعات على أساس جغرافي:

١- مشروعات شمال سيناء:

يجري في مُحافظة شمال سيناء ١٨ مشروعًا متنوعة في الحجم والقطاع، ففي طائفة المشروعات القومية الكُبرى نجد مدينة رفح الجديدة التي يجري تنفيذها بتكلفة ١,٣٨ مليار جنيه، وفي الوقت ذاته نجد مشروعًا لبناء مدارس كمدرسة الشهيد عمرو فريد بتكلفة ٣,٢ ملايين جنيه، يُضاف إلى ذلك في القطاع الصناعي مشروع إنشاء مجمع مصانع الرخام بجفجافة.

١- مشروعات جنوب سيناء:

يُنفذ على أراضي جنوب سيناء ٣٨ مشروعًا بنفس التنوع السابق، بداية من المشروعات العملاقة كإنشاء مطار رأس سدر الدولي بتكلفة ٣ مليارات جنيه، وتطوير المناطق الخطرة مثل منطقة الرويساوت بتكلفة ٣١٧ مليون جنيه، وصولًا إلى القطاع الصحي الذي حظي بتطوير مُستشفى أورديس، بتكلفة ٧٠ مليون جنيه.

ويأتي هذا التنوع التمويلي والقطاعي لتغطية الفجوة التنموية التي خُلقت وتنامت في ظل ما عانته سيناء من هجران فيما قبل ٣٠ يونيو، لذلك كان لا بد من تنفيذ عدد كبير من المشروعات في كافة القطاعات لرأب هذه الهوة بالقدر المُستطاع، حتى تبدأ سيناء في الوقوف على قدر المُساواة مع باقي أنحاء الوطن. وفيما يلي نستعرض بعض أهم المشروعات في أبرز القطاعات التي يجري تطويرها في سيناء.

البنية التحتية..
التنمية على جانبي الطُّرق

تكمن أهمية البنية التحتية في تسهيل إنتاج ونقل البضائع والمواد الخام إلى المصانع، بالإضافة إلى توزيع المنتجات في الأسواق، كما تلعب دورًا هامًا في كل الأنشطة الحياتية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خاصة في المجتمعات المتحضرة، ومن هذا المنطلق يمكننا رصد جهود الدولة لتغيير شكل سيناء عبر وصلها أولًا بالوادي والدلتا حتى تتحول إلى منطقة لجذب الاستثمارات ومعها البشر:

أولا- أهم الأنفاق

١- أنفاق قناة السويس:

هي ٥ أنفاق تمتد أسفل قناة السويس بتكلفة إجمالية ١٢ مليار جنيه، وساهم في تشييدها ٢٥٠٠ مهندس وفني وعامل مصري، ابتداءً من يوليو ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩، أي في أقل من ثلاث سنوات. ويتمثل المشروع في نفقي الإسماعيلية اللذين يصلان إلى سيناء في مدة زمنية تتراوح بين ١٥-٢٠ دقيقة، ونفقي بورسعيد اللذين يربطان غرب مدن القناة بشرقها لتسهيل حركة التجارة في منطقة إقليم قناة السويس، هذا إلى جانب نفق الشهيد أحمد حمدي بالسويس.

كما يستهدف ربط سيناء بدلتا النيل وإنهاء معاناة المواطنين شبه اليومية في الانتقال من مكان لآخر، بالإضافة إلى تشييد عدد من الكباري العائمة الهادفة إلى تسهيل حركة عبور المواطنين والبضائع مع القضاء على مشكلة الزحام والتكدس بسبب المعديات، وتيسير تداول البضائع وحركة انتقالها بين شرق وغرب مدن القناة. وتبلغ السرعة داخل الأنفاق ٦٠ كم، وتتضمن

حارتين للسيارات في كل اتجاه، ويصل طولها إلى ٥٨٢٠ مترًا، كما تمر أسفل سطح الأرض والمجرى الملاحي لقناة السويس بعمقي ٧٠ و٥٣ مترًا. وعلاوة على ذلك توجد غرف طوارئ بطول النفق بمعدل كل ٢٥٠ مترًا.

٢- نفق الشهيد أحمد حمدي (٢):

افتتح في الثاني والعشرين من أبريل ٢٠٢٠ من أجل ربط سيناء بأرض الوطن، ويتكون النفق من حارتين مروريتين؛ كل حارة بعرض ٣,٦ أمتار، وتبلغ مساحة القطرين الداخلي والخارجي ١١ مترًا وأكثر من ١٢ مترًا على الترتيب، أما الارتفاع الصافي داخل هذا النفق فيبلغ ٥,٥ أمتار، والطول الإجمالي لهذا النفق يبلغ ٤٢٥٠ مترًا، وعمق ٧٠ مترًا من سطح الأرض، و٥٣ مترًا من عمق القناة. ويبلغ كلٌّ من طول الحفر النفقي والحفر بالمكشوف ٣٤٠٠ متر و٨٥٠ مترًا على التوالي.

ثانيًا- أهم الطرق والكباري

١- الطريق الأوسط بشرم الشيخ:

يقع هذا الطريق بين جنوب سيناء وشرم الشيخ، وتم افتتاحه في ديسمبر ٢٠١٥، ويشمل طريق الخدمة وطريق الدراجات المتاخم له والأرصفة بالبلاطات الخراسانية، وتم تصميمه بأحدث المواصفات القياسية العالمية بطول ١٢ كم وبعرض ٣٣ مترًا، وتكلفة إجمالية تبلغ ١٢٠ مليون جنيه.

٢- طريق شرم الشيخ الجديد:

يمر طريق شرم الشيخ الجديد بعدة مدن، من بينها «رأس سدر»، و«أبو زنيمة»، و«أبورديس»، و«طور سيناء» حتى مدينة «شرم الشيخ»، ويتكون من ٣ حارات في كل اتجاه، ويبلغ عرض الحارة ٢٥ مترًا. مع إنشاء محطات تموين السيارات بعدد يبلغ ١٤ محطة على جانبي الطريق بمتوسط مسافة ٥٠ كم بين كل محطة. ويذكر أن طول الطريق يبلغ ٣٤٢ كم بتكلفة إجمالية تصل إلى ٣,٥ مليارات جنيه.

٣- طريق وادي سعال - سانت كاترين:

تم الانتهاء من المرحلة الأولى في أكتوبر ٢٠١٩، والتي تتضمن رصف وتطوير ورفع كفاءة الطريق الذي يبلغ طوله ٧٥ كم بتكلفة ٣٠٠ مليون جنيه. وتم وضع كل العلامات الإرشادية، والتحذيرية، ووسائل السلامة المرورية، عقب إنهاء أعمال الرصف..

٤- محور ٣٠ يونيو:

شارك في إنشاء محور ٣٠ يونيو ١٥٠ ألف عامل في الفترة التي تتراوح بين فبراير ٢٠١٥ حتى نوفمبر ٢٠١٩ بتكلفة ٥,٢١٢ مليارات جنيه. ويُعتبر أحد المشروعات التي خطط لها جهاز تعمير سيناء التابع لوزارة الإسكان المصرية ضمن خطة الطرق لبرنامج الرئيس «السيسي». ويبلغ طول الطريق ٩٥ كم بعرض ٨٠ مترًا، ويشتمل على ١٧ كوبري رئيسي و١٨ نفقًا.

٥- طريق الجلالة:

يبلغ طول طريق الجلالة ٥ كم بارتفاع من ٩٠ مترًا إلى ٢١٠ أمتار. ويعد هذا الطريق هو الأسهل للوصول إلى الغردقة، ويهدف الطريق إلى تنمية العين السخنة ومدينة الجلالة العالمية الجديدة بتكلفة تقدر بـ٤٥٢٣ مليون جنيه، ويذكر أن الإدارة الهندسية بالقوات المسلحة نجحت في إنجازه خلال عامين فقط في يوليو ٢٠١٧.

٦- طريق العين السخنة - الزعفرانة:

يتميز الطريق باتجاهين وعدد ٣ حارات مرورية بكل اتجاه، ويبدأ من منطقة جنوب بورسعيد حتى الكيلو ٩٢ بطريق إسماعيلية الصحراوي، ويقطع طريق السويس والعين السخنة في منطقة وادي حجول، ليتجه جنوبًا حتى طريق بني سويف-الزعفرانة. وتم تحديد السرعة على الطريق بـ١٢٠ كم/ ساعة، كما يتصل الطريق مع محور ٣٠ يونيو لتسهيل حركة التجارة بين مصر ودول قارة إفريقيا.

ثالثًا- المطارات

١- مطار البردويل:

بدأ إنشاء مطار المليز- البردويل في فبراير ٢٠١٨، ويشتمل على إنشاء ممر لصالح الطيران المدني بطول ٣٣٥٠ مترًا، وعرض ٦٠ مترًا، وإعادة إنشاء الممر المساعد بطول ٣ كم وعرض ٤٠ مترًا. كما تتضمن الخطة إنشاء عدد ٣ وصلات فرعية لربط الممر المدني بالممر العسكري بأطوال ٦٨٣ - ٩٩٦ - ١٢٠٩ أمتار، وعرض ٣٠ مترًا، و٢ ترامك للطائرات يسعان ٢٢ طائرة إيرباص وصالة ركاب بمساحة ٤٢٠٠ مترمربع لخدمة ٢٠٠ راكب في الساعة.

٢- مطار سانت كاترين:

يهدف مشروع تطوير مطار سانت كاترين إلى توسعة المدرج الحالي، ورفع كفاءة المدرج الرئيسي من ٣٦م إلى ٤٥م، مع زيادة قدرة تحمل الرصف الأسفلتي للممر، وذلك بتكلفة تبلغ مليار جنيه، فضلًا عن توسعة مبنى الركاب الحالي ليصبح سعة ٦٥٠ راكب / ساعة وتشييد منطقة انتظار السيارات أمام مبنى الركاب تسع ٣٠٠ سيارة.

٣- مطار رأس سدر الدولي:

سيتم إنشاء مطار جديد برأس سدر بتكلفة ٣ مليارات جنيه على مساحة تبلغ ٣٤ مليون متر، بالإضافة إلى إنشاء مارينا مع تنمية سياحية كاملة للمنطقة المحيطة بمدينة رأس سدر ومنطقة شمال عيون موسى على مساحة أرض ٦ ملايين مترمربع من أجل جذب الاهتمام لتلك المنطقة وجعلها امتدادًا لمدينة شرم الشيخ.

الخدمات الأساسية .. تطبيع الحياة

أولا- محطات تحلية المياه

تم تكليف الهيئة الهندسية بتنفيذ ٧٣ محطة تحلية مياه بجميع المحافظات الساحلية منذ ٢٠١٤ من بينها ٢٠ محطة على أرض سيناء، وتم الانتهاء من نسبة ٦٥٪ بطاقة إنتاجية ٦٠٠ مليون متر مكعب سنويًا وتكلفة ١٣ مليار جنيه، ومن أهم تلك المحطات

١- محطة مياه أبو الجلود:

تم إنشاء المحطة بشمال سيناء في أبريل ٢٠١٩ بتكلفة مليون ونصف دولار لتعمل بطاقة ٢٥٠ مترًا مكعبًا يوميًا، وتخدم ٧ قرى وتجمعات بمناطق الضبعة والهميصة وقطية. وتتكون المحطة من ٣ آبار سطحية، ووحدة تحلية، وخزانات ومباني التشغيل، ومنظومة تخلص من المياه شديدة الملوحة للاستفادة منها في الزراعة.

٢- محطة تحلية البحر بحي المساعيد:

افتتحت محطة التحلية في منطقة المساعيد بالعريش بمحافظة شمال سيناء في أبريل ٢٠١٩، بطاقة ٥ آلاف متر مكعب يوميًا، بإجمالي تكلفة ٩٨ مليون جنيه.

٣- محطة التحلية بمدينة الطور:

تمت إقامة المحطة في ديسمبر ٢٠١٨ على مساحة ٤٨٠٠ متر بتكلفة تبلغ نصف مليار جنيه، وطاقة إنتاجية تصل إلى ٣٠ ألف متر مكعب يوميًّا لتعزيز منظومة المياه بمدينة الطور. وتستخدم المحطة أحدث تكنولوجيا في تحلية مياه البحر.

٤- محطة تحلية مياه البحر بدهب:

تم البدء في تنفيذ المحطة بأكتوبر ٢٠١٩ بتكلفة ١٨ مليون يورو، وبطاقة إنتاجية ١٥ ألف متر مكعب يوميًّا، وتشمل ٢ زان سعة ٧٥٠٠ متر مكعب.

٥- محطة تحلية نويبع:

تهدف المحطة للقضاء نهائيًّا على أزمة المياه بمدينة نويبع، حيث تتضمن خزانَيْ مياه منتجة بسعة ١٠ آلاف متر للخزان الواحد، وتبلغ طاقتها ١٥ ألف متر مكعب يوميًّا بتكلفة تصل إلى ٣٣٠ مليون جنيه.

٦- محطة تحلية مياه مدينة الجلالة:

تم تشييد المحطة في غضون عامين بنوفمبر ٢٠١٨ بتكلفة مليارَيْ جنيه، كما تعمل بطاقة ١٥٠ مترًا مكعبًا يوميًّا، ونفذ المشروع أكثر من ١٠٠ شركة مصرية وطنية، بعمالة مصرية تجاوزت ٨٠ ألف عامل وفني ومهندس، وأكثر من ١٠ مكاتب استشارية، كما تم استخدام مصافٍ ميكانيكية لإزالة الشوائب والعوالق.

٧- محطة معالجة مياه مصرف المحسمة بسرابيوم:

افتتح الرئيس «السيسي»، في ٢٢ أبريل، محطة معالجة مياه مصرف المحسمة بسرابيوم شرق قناة السويس لإعادة استخدام مياه الصرف بالزراعة بطاقة مليون متر مكعب يوميًّا وبتكلفة ١٥ مليار جنيه. وتم إنشاؤها على مساحة ١٠ فدادين باستخدام النظام الرأسي مما يوفر نصف المساحة المطلوبة مقارنة بالمحطات التقليدية.

٨- محطة بحر البقر:

يجري العمل على تنفيذ محطة «بحر البقر» في سيناء -التي تُعتبر الأكبر في العالم- لمعالجة مياه الصرف الصحي والزراعي ثلاثيًّا، وتصل الطاقة الإنتاجية للمحطة إلى ٥,٦ ملايين متر مكعب يوميًّا، وتكفي لزراعة ٤٠٠ ألف فدان شرق القناة.

ثانيًا - الطاقة

١- مشروع محطة رياح جبل الزيت:

تُعد محطة رياح جبل الزيت بقدرة ٥٨٠ ميجاوات، واحدة من أكبر محطات الرياح في العالم من حيث المساحة والقدرة وعدد التوربينات، حيث تقع المحطة على مساحة ١٠٠ كم٢ جنوب مدينة رأس غارب، وتضم ٣٠٠ توربينة رياح بقدرات مختلفة، تم تنفيذ المشروع على ٣ مراحل بتكلفة فاقت ١٢ مليار جنيه، واحتوت على أحدث منظومة رصد لمراقبة الطيور من خلال ١٢ نقطة مراقبة لإيقاف التوربينات أثناء هجرة الطيور، كما أن اختيار الموقع جاء بعد الدراسات البيئية التي أقرت أن مصر تتمتع بقدرات هائلة من طاقة الرياح وسرعات تصل إلى ١٣ م\ث وفي بعض المواقع تفوق هذه السرعات. كما تم تنفيذ محطة محولات خليج السويس جهد ٢٢٠/٥٠٠ ك.ف، سعة ٥٠٠ م.ف.أ، بتكلفة ٧٥٧ مليون جنيه، وذلك لاستيعاب الطاقة الكهربية المنتجة من محطة رياح جبل الزيت.

٢- محطة رياح رأس غارب:

تحفز الدولة الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة، فتم تنفيذ محطة رياح رأس غارب بمنطقة خليج السويس، بقدرة ٢٥٠ ميجاوات من خلال ١٢٥ توربينة رياح، بواسطة القطاع الخاص ضمن تحالف شركات (أوراسكوم - إنجي - تويوتا) بتكلفة بلغت ٤٠٠ مليون دولار، ليتم ربطها بالشبكة القومية في سبتمبر ٢٠١٩، كما تم تنفيذ محطة المحولات الخاصة بها تحتوي على ٣ محولات رئيسية بقدرة ١٠٠ ميجا فولت أمبير.

٣- محطة أبو غرادق للطاقة الشمسية:

تقع محطة الطاقة الشمسية بتجمع قرية أبو غراقد التابعة لمدينة أبورديس بمحافظة جنوب سيناء، حيث تعد من المشروعات

التنموية المهمة التي تغير من شكل الحياة في القرية، وتمد الوادي بشبكة التيار الكهربائي على مدار اليوم، وإنارة مزرعة «أبو غراقد» النموذجية. والمحطة تغذي أحمال القرية لمدة ٢٤ ساعة متواصلة، بواسطة منظومة طاقة شمسية متكاملة، تتكون من خلايا فوتوفولتية قدرة ٥٥ كيلو وات، و٨ عواكس تيار، و٤٨ بطارية عميقة الشحن، ومنظومة حماية للجهد المستمر والمتغير، و٢٤ كشافًا، و١٠ كشافات إنارة شوارع تعمل بالطاقة الشمسية.

٤- مشروعات تطوير ورفع كفاءة شبكة الكهرباء بشمال سيناء:

تم تطوير ورفع كفاءة شبكة الكهرباء بمحافظة شمال سيناء، وتم توصيل التغذية الكهربائية لـ٢٢ ألف مشترك ليصل إجمالي عدد المشتركين لنحو ١٥٩ ألف مشترك، كما تم زيادة سعات المحولات بنحو ٣٩٦ ميجا فولت أمبير ليصل إجمالي سعات المحولات على الجهدين الفائق والعالي وداخل محطات التوليد لنحو ٢٠٠٠ ميجا فولت أمبير، وكذلك زيادة أطوال الخطوط الهوائية والكابلات الأرضية على الجهود المختلفة بنحو ٧٩٣ كم ليصل إجمالي أطوال الشبكات على مختلف الجهود إلى نحو ١١٧٧٨ كم.

٥- مشروعات تطوير ورفع كفاءة شبكة الكهرباء بجنوب سيناء:

بلغت قدرات التوليد نحو ١٠٧٢ ميجاوات، وتم توصيل التغذية الكهربائية لعدد ٣٨ ألف مشترك ليصل إجمالي عدد المشتركين نحو ٩٢ ألف مشترك، وبلغت سعات المحولات على الجهدين الفائق والعالي وداخل محطات التوليد نحو ٣٦١٨ ميجا فولت أمبير، كما تمت زيادة أطوال الخطوط الهوائية والكابلات الأرضية على الجهود المختلفة بنحو ٨٢٦ كم ليصل إجمالي أطوال الشبكات على مختلف الجهود إلى نحو ٥٦٦٧ كم، كما تم إنشاء وإحلال وتجديد نحو ٣٣٢ كم مفردًا من الموصلات المعزولة بدلًا من الموصلات المكشوفة، ليصل إجمالي الموصلات المعزولة إلى نحو ١٠٤٩ كم بنسبة ٦٦,٩٪.

القطاعات الخدمية..
الإنسان هدف ومُحرّك التنمية

أولا- قطاع التعليم

تُولي الدولة أهمية كبرى للاستثمار في التعليم بسيناء، من خلال تنفيذ المشروعات التي تعمل على إنشاء ورفع كفاءة المدارس والإدارات التعليمية بسيناء. فعلى مستوى التعليم ما قبل الجامعي، نلاحظ زيادة عدد الفصول الدراسية في سيناء لتصل إلى عدد ٥٠٢١ فصلًا عام ٢٠١٩ مقابل ٤٩٨٣ فصلًا في عام ٢٠١٨، ومقابل ٤٧٩٣ خلال عام ٢٠١٦، أي بزيادة بعدد ٢٢٨ فصلًا دراسيًّا.

وتعتبر نسبة زيادة عدد الفصول الدراسية في سيناء خلال ٢٠١٧ أعلى من معدل النمو في عدد الفصول في القاهرة. ويعتبر ذلك مؤشرًا على اهتمام الدولة بتحسين جودة العملية التعليمية في سيناء، إذ يبلغ عدد التلاميذ في الفصل ٢٨ وهي تقل بحوالي ٣٠٪ عن عدد الطلاب لكل فصل في القاهرة التي تبلغ ٤٠ طالبًا لكل فصل. وجدير بالذكر أن عدد المدارس في سيناء بلغ خلال عام ٢٠١٨ نحو ٨١٨ مدرسة، وفي ٢٠١٩ وصل العدد إلى ٨٤٠ مدرسة. ويوضح الجدول التالي البيانات الخاصة بعدد الفصول وعدد التلاميذ وعدد التلاميذ لكل فصل في محافظات سيناء والقاهرة.

	سيناء				القاهرة			
	2016	2017	2018	2019	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
عدد الفصول	4.8	4.9	5.0	5.0	51.8	52.7	53.9	53.6
عدد التلاميذ	134.2	140.1	141.9	147.8	2048.0	2102.8	2182.8	2265.2
عدد التلاميذ لكل فصل	28	28	28	29	40	40	40	42

أما عن المشروعات التي تنفذها مصر في مجال التعليم في سيناء فيمكن عرضها في عدة نقاط في التالي:

أما عن المشروعات التي تنفذها مصر في مجال التعليم في سيناء فيمكن عرضها في عدة نقاط على النحو التالي:

- افتتاح **مدرسة الوادي الرسمية المتميزة للغات** بشمال سيناء بالعريش في يوليو ٢٠١٩، بتكلفة حوالي ٦ ملايين جنيه.

- افتتاح «**مدرسة الشهيد رائد / عمرو خالد حسين للتعليم الأساسي**» بمدينة الحسنة بشمال سيناء في مايو ٢٠١٩، وهي تخدم أهالي مدينة الحسنة بوسط سيناء، وتتضمن ٦ فصول تعليمية بمسطح ٣٤٠م٣ دور أرضي.

- افتتاح توسعات جديدة **لمدرسة الشهيد الرائد عمرو فريد عبدالظاهر الإعدادية المشتركة** بقرية الكرامة بمركز بئر العبد في شمال سيناء في مايو ٢٠١٩. وجدير بالذكر أن المدرسة نُفذت بواسطة الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، خلال فترة زمنية مدتها ستة أشهر، بتكلفة إجمالية بلغت ٣,٢ ملايين جنيه.

- جامعة **سيناء بالعريش** التي تمثل نموذجًا ناجحًا بصورة كبيرة، وتضم عددًا من الكليات التي يتم العمل على التوسع بها، كما يوجد في سيناء معاهد خاصة تسع لـ٤ آلاف طالب. ويتم العمل على تنمية الإقليم بتوفير أراضٍ لإنشاء جامعات خاصة في محافظتي سيناء، خاصة في منطقة شرم الشيخ، وهو ما سيمثل نقلة نوعية في هذه المنطقة. وجدير بالذكر أن جامعة سيناء وصل عدد الطلبة المقيدين بها خلال عام ٢٠١٨ إلى ٥٤٧٨ طالبًا وطالبة، ووصلوا إلى ٩١٣٨ طالبًا وطالبة خلال ٢٠١٩.

- إنشاء **جامعة سلمان بن عبدالعزيز**، ولها ثلاثة أفرع في الطور بعدد ٦ كليات، وشرم الشيخ بعدد كليتين، ورأس سدر بعدد ٣ كليات، وتوفير ١٠ أفدنة لسكن الطلاب، بالإضافة إلى توفير الأراضي اللازمة للمشروعات التنموية والخدمية المختلفة بالمحافظة، ويتم التنسيق مع إحدى الجامعات الأجنبية لإجراء توأمة بينها وبين جامعة سلمان.

ثانيًا - قطاع الصحة:

تتميز سيناء بمستوى متميز من الخدمات الصحية التي تفوق معدلاتها في سائر أنحاء الجمهورية، فهناك عدد من المستشفيات الكبرى التي أقامتها القوات المسلحة في كل من العريش وشرم الشيخ، ويستهدف المشروع القومي لتنمية سيناء زيادة عدد أسرّة المستشفيات إلى ٦٠٠٠ سرير لمواكبة الزيادة المتوقعة في عدد السكان، من خلال إنشاء عدد ٥٥ مستشفى تابعة لوزارة الصحة وعدد ٢٣ مستشفى للقطاع الخاص.

المُستشفيات الجديدة والمُطورة:

١- تطوير مُستشفى أبو رديس:

تم تجهيزها على أعلى مستوى بكافة الإمكانيات المادية والبشرية، كما تم تزويدها بقسم للأشعة به أشعة سينية وأشعة السونار، وأشعة مقطعية وقسم للمناظير ومعمل تحاليل، وصيدلية وبنك للدماء بالإضافة لقسم للحضانات به ٤ حضانات وغرفتي عمليات و٩ عيادات خارجية منها النساء والولادة والأسنان والباطنة والأطفال والجلدية والرمد. تم تطوير المستشفى بتكلفة تتعدى الـ ٧٠ مليون جنيه لتقديم خدمة طبية تليق بمواطني مدن خليج السويس وليس بمدينة أبو رديس فقط، حيث تم إنشاء مبنى جديد ليشمل عيادات خارجية وسكن للأطباء ومكاتب إدارية بجانب تطوير المبنى القديم ويشمل قسم الاستقبال والطوارئ وباقي الأقسام.

٢- إنشاء مُستشفى بئر العبد المركزي:

تعد مستشفى «بئر العبد» المركزي صرحا طبيا هائلا تفتح أبوابها طوال اليوم لخدمة أهالي شمال سيناء من خلال العيادات الداخلية والخارجية وأقسام الطوارئ، حيث تضم أطباء من مختلف التخصصات والمجالات لتقديم الخدمة الطبية المتميزة كما تم إنشاؤها وفقا لمعايير متطورة من التصميمات والتجهيزات الطبية.

المستشفى يعد نقلة طبية غير مسبوقة لخدمة أهالي شمال سيناء بشكل عام وأهالي مركز «بئر العبد» على وجه الخصوص.. مشيرًا إلى أن المستشفى القديم كان بها نحو ٢٠ سريرا فقط منذ ١٥ عاما.

وتضم المستشفى أقسام «الاستقبال، والطوارئ، والعيادات الخارجية، والمعامل، والأشعة، والتعقيم المركزي، والعلاج الطبيعي، والكلى الصناعي، والعمليات بسعة ٥ غرف عمليات، و٧ آسرة إفاقة، والعناية المركزة بسعة ٢٩ سريرا، والحضانات بسعة ٨ حضانات، والعناية المركزية للأطفال بسعة ٤ أسرة، والمناظير الجراحية، والنساء والتوليد، والأقسام الداخلية».

٣- إنشاء مُستشفى نخل المركزي الجديد:

تعد مستشفى نخل المركزي الجديد أحدث الصروح الطبية في محافظة شمال سيناء، وبدأ تشغيلها لخدمة المواطنين والمسافرين بتجهيزات فنية وطبية عالية من نوعها. وبحسب بيانات مديرية الصحة الرسمية بشمال سيناء، أن المستشفى يعمل بها أطباء في جميع التخصصات الطبية من العاملين بالمحافظة، وفريق أطباء الرعاية الحرجة والعاجلة والقوافل الطبية وأطباء الجامعة.

ويتكون المستشفى من مبنى مجهز بطاقة ١٥ سريرا بقسم الاستقبال والطوارئ، و٢٣ سريرا بالقسم الداخلي، و٢٦ سرير عناية مركزة، و٨ حضانات، و٤ أسرة عناية أطفال، و٥ غرف عمليات، وقسم النساء والتوليد، وقسم الغسيل الكلوي، و١٥ عيادة خارجية.

٤- تطوير مُستشفى العريش العام:

شمل عملية التطوير تحديث المبنى، وإنشاء قسم استقبال مطور بالدور الأول، والرنين المغناطيسي، وقسطرة القلب، والدور الثاني قسم النساء والولادة، وعلاج الحروق، والعلاج الكيماوي، كما كمقر سيستعمل كمستشفى جامعي لصالح كلية الطب

بجامعة العريش لحين انتهاء إنشاء مستشفى العريش الجامعي، المستشفى تابع لوزارة الصحة وما سيتم هو تدريب لطلبة كلية الطب بجامعة العريش، لافتا إلى أن المستشفى فعليا، خصوصا بعد التطوير الجاري جاهز لأداء هذا الدور، خصوصا أنه بعد تشغيل أقسام، وتوفر أجهزة الكشف الخاصة بأمراض القلب يصل لمرحلة تكامل الخدمة الصحية، فضلا عن قاعات دراسية يجرى تجهيزها، وأماكن استقبال للأطباء من أساتذة كلية الطب.

ويوضح الجدول التالي التطور في أعداد المستشفيات والأسرّة داخل محافظتي شمال وجنوب سيناء، حيث زاد عدد الأسرة التابعة لمستشفيات القطاع الحكومي في عام ٢٠١٨ ووصل إلى ٩٣٢ مقابل ٧٠٩ أسرّة في عام ٢٠١٦.

		حكومي		خاص	
		مستشفيات	أسرة	مستشفيات	أسرة
عام ٢٠١٦	شمال سيناء	7	346	6	95
	جنوب سيناء	8	363	3	92
عام ٢٠١٨	شمال سيناء	7	518	3	59
	جنوب سيناء	8	414	3	76

القطاعات الإنتاجية .. تروس التنمية

تستهدف الدولة تضيق الفجوة التنموية لسيناء مع الوادي والدلتا، تلك الفجوة التي أبقت السُكان من بين الأفقر في مصر، بسبب وجود دخولها في حلقة مُفرغة تبدأ من عدم وجود كثافة سكانية كافية تُشجع على الاستثمار بسبب ضآلة السوق، وهو ما يدفع سُكانها إلى الاتجاه للوادي والدلتا للبحث عن فرص عمل جيدة. وتزداد هذه الدائرة عمقًا كُلما تُركت هذه الفجوة التنموية في الزيادة، لذلك عمدت الدولة إلى تحفيز وخلق قطاعات إنتاجية تستغل الموارد الضخمة الموجودة في سيناء لكسر هذه الدائرة، وخلق استثمارات لا تُبقي فقط على المواطن السيناوي في أرضه، بل وتُشكل عوامل جذب لغيره من المواطنين، ومن أبرز هذه القطاعات:

أولا- قطاع الصناعة

اهتمت خطة الدولة ٢٠٣٠ بتطوير التنمية الصناعية في سيناء من خلال وضعها على الخريطة الصناعية في مصر، وتأسيس عدد من المصانع التي تُتيح استغلال الموارد الطبيعية الموجودة بوفرة على أرضيها، وكان الاهتمام الأول هو دمج سيناء في الكيان الاقتصادي لبقية الأقاليم والمناطق المصرية من خلال أعمال التنمية التي تتم في محور قناة السويس، ومن بين أهم المشروعات الصناعية المُنفذة:

١- مجمع مصانع الرخام بجفجافة:

وتضمن إنشاء مصنع على مساحة ٢ مليون متر مربع، ويشتمل على ثلاثة خطوط إنتاج لتشغيل الرخام، ومصنع للتشغيلات الفنية، ومنطقة للتدوير والتداول، ومنطقة إدارية تضم المكاتب الإدارية والفنية، وقاعات تدريب. وقد أتاح المجمع أكثر من ٧٠٠ فرصة عمل مباشرة تم تعيين أغلبهم من أبناء سيناء ومدن القناة.

٢- مجمع الأسمدة الفوسفاتية:

وتضمن إنشاء مصنع على مساحة ٢ مليون متر مربع، ويشتمل على ثلاثة خطوط إنتاج لتشغيل الرخام، ومصنع للتشغيلات الفنية، ومنطقة للتدوير والتداول، ومنطقة إدارية تضم المكاتب الإدارية والفنية، وقاعات تدريب. وقد أتاح المجمع أكثر من ٧٠٠ فرصة عمل مباشرة تم تعيين أغلبهم من أبناء سيناء ومدن القناة.

٣- مصنع الرفلة الثالث بالسويس:

تم تصميم المصنع بأعلى المعايير العالمية على مساحة ٣١٠ آلاف متر مربع وبطاقة إنتاجية بلغت مليونًا و٤٠٠ ألف طن، وذلك بالتعاون مع شركه دانلي الإيطالية والعديد من الشركات المدنية المصرية، وتم إنجاز المشروع في سنة واحدة.

٤- مشروعات مُتعددة:

كما جرى تنفيذ ٤ مشروعات في مقدمتها تجهيز البنية الأساسية للربع الشمالي الغربي، ومنطقة الخدمات بالمنطقة الصناعية ببئر العبد. وتنفيذ المرحلة الثانية لتطوير مصنع العريش للأسمنت بإنشاء الخط الثالث والرابع بالمصنع، بطاقة إنتاجية ٣,٧ ملايين طن سنويًا، ليصل إجمالي الطاقة الإنتاجية للمصنع إلى ٦,٩ ملايين طن سنويًا.

ثانيًا- قطاع السياحة

عملت الدولة المصرية على النهوض بالقطاع السياحي خصوصًا في محافظة جنوب سيناء، بعدما عانى منه القطاع في ظل السيولة الأمنية وعدم الاستقرار مما سبب انخفاض نسبة الأشغال في الفنادق (٪) خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٤، وهو ما أدى إلى انعكاس الاتجاه فزادت نسبة الأشغال في عام ٢٠١٧ بحوالي ١٣٪ مقابل عام ٢٠١٦، كما يوضحها الجدول التالي:

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
جنوب سيناء	٦١,٧٪	٤٣,٥٪	٣٠٪	٤٣٪

كذلك اتخذت الدولة بعض القرارات، وإقامة بعض المشروعات التي تعمل على النهوض بالقطاع السياحي في سيناء، ويمكن عرضها فيما يلي:

- تشغيل خط طيران جديد بين شرم الشيخ والأقصر ابتداءً من يوم ٢٠ فبراير الماضي، وتشغيل خط مباشر من مطار إلى شرم الشيخ بواقع رحلة واحدة أسبوعيًا، وذلك بعد أن تم الاتفاق مع وزارة الطيران المدني في إطار قرار الحكومة البريطانية برفع حظر الطيران إلى شرم الشيخ على تشغيل خط مباشر من مطار «جاتويك»، وهو مطار دولي يقع في مدينة كرولي في مقاطعة غرب «ساسكس»، إلى شرم الشيخ بواقع رحلة واحدة أسبوعيًا، وجاء اختيار المطار نتيجة لدراسة السوق وطبيعة السائح المستهدف في هذه المنطقة بجنوب إنجلترا، مما يؤثر على رفع نسبة الإشغالات بفنادق شرم الشيخ، والتي كانت قد تضررت نتيجة توقف السياحة. وتمتلك مدينة شرم الشيخ قوة فندقية كبيرة، حيث تتصدر كافة المقاصد السياحية بأكثر من ١٨٥ فندقًا تضم حوالي ٧٠ ألف غرفة فندقية.

- تدريب ٤٠٠ عامل بفنادق ومنتجعات ومطاعم شرم الشيخ على فنون العمل الفندقي، عبر برنامج دعم وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني التابع لوزارة التجارة والصناعة بالتنسيق مع وزارة السياحة، بالإضافة إلى تدريبهم على كيفية تقديم خدمة متميزة للسائحين، وذلك من أجل تهيئة البيئة الجاذبة للسياحة من خلال تنمية وتطوير العنصر البشري باعتباره من المقومات الأساسية لإنجاح استراتيجية قطاع السياحة.

المشروعات القومية..
مساواة في التنمية

تحاول الدولة بسط المشروعات القومية الكُبرى على كامل مساحة الإقليم المصري، وتوزيعها على جميع المُحافظات بحيث يستفيد الجميع، وينهض كامل الإقليم، دون تخلف أحد أعضائه عن الركب. ولذلك فإن شبه جزيرة سيناء لم تخلُ من هذه المشروعات التي من بين أهمها:

١- مدينة رفح الجديدة:

يهدف مشروع تطوير مدينة رفح الجديدة -التي تقع في شمال سيناء- لاستيعاب جميع سكان مدينة رفح القديمة بتكلفة تبلغ ١,٣٨٠ مليار جنيه، وتبلغ المساحة الكلية للمدينة ٥٣٥ فدانًا، فيما تتراوح مساحة الوحدات السكنية بين ١٢٠ مترًا و٣٠٠ متر.

٢- مشروع جبل الجلالة:

يشتمل مشروع تطوير هضبة الجلالة على ثمانية محاور رئيسية، هي: مدينة الجلالة العالمية، ومنتجع سياحي يطل على خليج السويس، وجامعة الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وجامعة الجلالة للعلوم والتكنولوجيا، والمنطقة الصناعية الجديدة، واستغلال مياه السيول، وطريق العين السخنة - الزعفرانة، وإنشاء محطة لتحلية مياه البحر

٣- مشروع سد البيضا بمدينة دهب:

يستهدف المشروع حماية منطقة العصلة بالكامل من أخطار السيول مع إقامة سد بارتفاع ٧ أمتار، وطول ١٥٥ مترًا، وبحيرة صناعية سعة ٧٠ ألف متر مكعب، وبطول ١٢٠ مترًا، وعمق ٧ أمتار، وعرض ٨٠ مترًا لتخزين مياه الأمطار والسيول والاستفادة منها في الأغراض الزراعية، وذلك بتكلفة ٧ ملايين جنيه.

٤- مشروع حماية منفذ طابا البري ووادي المحاش:

تم الانتهاء من مشروعي حماية منفذ طابا البري ووادي المحاش من أخطار السيول عام ٢٠١٦، وبتكلفة إجمالية حوالي ٨٠ مليون جنيه. ويُعد هذان المشروعان جزءًا من المشروع الأكبر الذي تنفذه الدولة من أجل حماية مدينة طابا من أخطار السيول.

إقليم قناة السويس .. تضافر التنمية

تنجح عملية التنمية فقط إذا شملت الجميع، ولا تستمر في النجاح في أحد أقاليم الدولة إلا إذا تعاضدت بنمو مُماثل مع باقي الأقاليم. ولعلّ تجربة النمو المُنفرد في مدينة القاهرة خير مثال، حيث أدى نموها المُنفرد دون جوارها من الأقاليم، إلى تحولها إلى جاذبة للعمالة، وعلى إثر ذلك اندفع ملايين المواطنين إليها، مما شكل ضغطًا على بنيتها التحتية، سواء الطرق، أو شبكات المياه، أو الكهرباء وغيرها، حتى أصبحت غير قادرة على أداء مهمتها كعاصمة للبلد، مما اضطر الحكومة لإنشاء العاصمة الإدارية الجديدة. وحتى لا تتكرر التجربة، تُنفذ بجوار سيناء في مُدن القناة واحدة من أهم حزم التنمية في مصر.

١- قناة السويس الجديدة:

وقد تم افتتاحها في ٥ أغسطس ٢٠١٥ في حفل كبير بحضور عدد كبير من زعماء الدول، لتكون هدية مصر للعالم، حيث إن القناة الجديدة تجعل من قناة السويس قناة رائدة في تقديم خدمات الملاحة البحرية، وترفع الثقة في القناة كأفضل ممر ملاحي في العالم. ويُعتبر الهدف الأساسي من إنشاء القناة هو تيسير حركة الملاحة البحرية من خلال تطوير ٥٠٪ من طول المجرى الملاحي لتقليل زمن العبور إلى ١١ ساعة بدلًا من ١٨ ساعة لقافلة الشمال، وتقليل زمن الانتظار للسفن إلى ٣ ساعات كحد أقصى بدل الوضع السابق له وهي فترة من ٨ إلى ١١

ساعة، ومن ثم تحقيق أكبر نسبة من الازدواجية لتسيير السفن في الاتجاهين بدون توقف في مناطق انتظار داخل القناة، مما سينعكس على تقليل تكلفة الرحلة البحرية لملاك السفن، ويرفع من درجة تثمين قناة السويس.

بالإضافة إلى رفع القدرة الاستيعابية للقناة لتستوعب ٩٧ سفينة قياسية في عام ٢٠٢٣ مقابل ٤٩ سفينة في عام ٢٠١٤، من خلال تحقيق مرور مباشر بدون توقف لعدد ٤٥ سفينة في كلا الاتجاهين مع السماح للسفن حتى غاطس ٦٦ قدمًا بالمرور، مما يُسهم في زيادة العوائد الاقتصادية للقناة. وتلك السيولة المرورية ستسهم في رفع درجة التصنيف العالمي للقناة كنتيجة لزيادة معدلات الأمان الملاحي أثناء مرور السفن، وهو أمر من شأنه أن يُعزز الطلب العالمي على القناة كممر ملاحي رئيسي عالمي قادر على مجابهة النمو المتوقع في حركة التجارة العالمية في المستقبل، وخطوة أولية لإنجاح مشروع محور التنمية بمنطقة قناة السويس التي تبلغ مساحتها ٤٦٠ كم مربع، ويستهدف أن تصبح مركزًا تجاريًا ولوجيستيًا عالميًا يساهم في تعظيم موارد مصر من العملات الأجنبية، ويوفر فرص العمل للشباب المصري، ويخلق مجتمعات عمرانية جديدة حول محور القناة.

٢- المنطقة الاقتصادية لمحور قناة السويس:

تعتبر المنطقة الاقتصادية لمحور قناة السويس أحد أهم المشروعات الاقتصادية لمصر، التي تم تدشينها منذ ثلاث سنوات تقريبا بمساحة ٤٦٠ كم مربع وهو ما يعادل ٦٠٪ من مساحة سنغافورة تقريبا التي تمثل مساحتها ٧٢١ كم مربع، ويتكون ذلك المحور الاقتصادي من ٦ موانئ بحرية (مينائي شرق وغرب بورسعيد، ميناء العريش، ميناء العين السخنة، ميناء الطور، وميناء الأدبية) بحرية و٤ مناطق صناعية (منطقة صناعية بشرق بورسعيد، ومنطقة وادي التكنولوجيا بشرق الاسماعلية، وأخرى بالقنطرة بالإضافة إلى منطقة صناعية بالعين السخنة.

وتتمثل الدوافع الاقتصادية لإنشاء القناة في احتياج اقتصاد مصر الشديد لمشروعات قوية وعملاقه تستغل فيها الإمكانات المتوفرة حول محور القناة كالموانئ البحرية المتواجدة والظهير الجغرافي لها، بالإضافة إلى إنشاء مناطق صناعية ولوجستية تعتمد على استغلال البضائع المارة في قناة السويس والاستفادة بالنمو في حركة التجارة العالمية، خاصة في ظل وجود كيانات اقتصادية عملاقة كالصين والهند وجنوب شرق آسيا والتي من المتوقع أن تغزو الأسواق الأوروبية والأمريكية في الفترة القادمة والتي حتما ستمر من قناة السويس، ومن ثم سيساهم ذلك في خلق الألاف من فرص العمل للشباب في مصر، ومن ثم فقد تم تصميم تلك المنطقة الاقتصادية بشكل يسمح للمستثمرين الحصول العديد من المزايا بداية من الاستفادة من موقعها الجغرافي الذي يسهل الوصول لعدد ٢ مليار مستهلك في كل من أسواق أسيا وأوروبا وأفريقيا، والبنية التحتية المتكاملة من شبكات طرق وسكك حديدية وأنفاق عملاقة وكباري عائمة ومحطه كهرباء ومحطة لتحلية المياه.

مستقبل التنمية في اتجاه «أخضر»

يُعرّف الاقتصاد الأخضر بأنه الاقتصاد الذي يهدف إلى الحدّ من مخاطر التلوث بأنواعه، والاحتباس الحراري، وندرة الموارد، بهدف تفعيل تنمية مستدامة حقيقية تَحُولُ دون تدهور البيئة. ورغم الارتباط الوثيق للاقتصاد الأخضر بالنواحي البيئية؛ إلا أنه يركز على أن يكون اقتصادًا قابلًا أكثر للتطبيق على الصعيد السياسي.

ويبدو أن اتجاه الدولة المصرية مؤخرًا يصب في مصلحة ذلك الاتجاه الاستثماري، وهو ما يتضح في مشاريعها القومية المختلفة بالسنوات الفائتة والمخطط لها في المستقبل القريب. كما أن استراتيجية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وضعت الأهداف العامة التي ستصبو نحوها الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة لتحقيقها على البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي، وخاصة مع المشاريع المختصة بقطاع الطاقة المتجددة، وتطوير العشوائيات ،والمدن الجديدة، والبنية التحتية، وتوفير موارد المياه البديلة، في كافة محافظات الجمهورية.

ورغم مجهودات التنمية الجدية عبر العقود الفائتة لشبه جزيرة سيناء، لا سيما بعد تحريرها، فإن الدولة أخذت على عاتقها نهجًا جديدًا في تطوير المنطقة بمشاريعها الخدمية والاقتصادية المختلفة بداية من عام ٢٠١٤. إذ كانت الأولوية لمشاريع البنية التحتية التي لطالما كانت حجر الأساس لجذب الاستثمارات وتسهيلها. كما كان للمدن الجديدة والمناطق الصناعية نصيب من تلك المجهودات في محاولة لبناء حياة أفضل للمواطن المصري القاطن بشبه جزيرة سيناء، خاصة محافظة شمال سيناء التي قامت قوات الجيش المصري المسلحة بعملية شاملة ناجحة ضد الإرهاب المستهدف لحياة المواطنين. وذلك بالتنسيق الكامل

مع أجهزة الحكم المحلي لتوفير الاحتياجات الأساسية للأهالي من تموين وخدمات صحية واجتماعية.

ويأتي اهتمام المسئولين في محافظتي شمال وجنوب سيناء بهذه المشاريع ووضعها كأولوية مشجعًا للمستثمر الأجنبي على الدخول للسوق المصري بالمنطقة. إذ تتبنى محافظة جنوب سيناء منهجًا للتخطيط الاستراتيجي في تحديد الرؤية المستقبلية المتكاملة لتنمية المدن والتجمعات الحضرية، وذلك لتحقيق الاستغلال الأمثل لجميع المقومات المتاحة، مع ضمان استمرارها للأجيال القادمة وخلق مدن مستدامة وذكية ومرنة يمكنها أن تنافس على مستوى إقليمها المحلي والدولي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة باستخدام مؤشرات الاستدامة والتنافسية الإقليمية وتمكين المجتمعات المحلية من تحديد أولويات التنمية، والاتفاق على استراتيجيات التنمية، وخلق فرص عمل جديدة بالمدن؛ ما يُسهم في تطوير الاقتصاد المحلي، وتمكين المجتمعات من إدارة التغير ورؤية المستقبل بشكل أفضل، وتحفيز المشاركة العريضة من جميع شركاء التنمية بالمدينة، وتطوير خطط عمل ذات نتائج وأهداف وبرامج زمنية، مع توزيع الأدوار والمسئوليات والميزانيات، وتشجيع الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص.

كما أن المحافظة تسعى حاليًا لتحويل مدينة شرم الشيخ إلى مدينة خضراء ذكية مستدامة، يحصل فيها الفرد على نصيب كبير من المساحات المفتوحة، لتلبية احتياجات السكان المحليين والسائحين ترفيهيًا وثقافيًا واجتماعيًا وبيئيًا، وهو ما تقوم به حاليًا الهيئة العامة للتخطيط العمراني التابعة لوزارة الإسكان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عن طريق إعداد المخطط الاستراتيجي للمدينة.

وعلى الصعيد نفسه، تستهدف هيئة قناة السويس والمنطقة الاقتصادية للقناة، إنشاء مزارع للرياح لإنتاج الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح، في ظل خطة الدولة للوصول إلى توليد ٢٠٪ من إجمالي الكهرباء المولدة عن طريق الطاقات المتجددة، وذلك بحلول العام الحالي ٢٠٢٠. وتتوافر لدى المنطقة بالفعل مساحة شاسعة لمشاريع الطاقة الحيوية. والمستهدف من تلك الخطة إنتاج ٧٢٠٠ ميجا وات، من مزارع الرياح المقرر إنشاؤها بالمنطقة، خاصة أن الحكومة تستهدف إنتاج ١٢٪ من إجمالي الكهرباء المولدة عن طريق الرياح، واستكمال باقي خطة الـ٢٠٪ من مصادر متجددة أخرى للطاقة.

ختاما:

إن ما يجري في سيناء من حركة تعمير وتطوير لم تشهده أراضيها من قبل، سينتج عنه حتمًا مراد الدولة في وضعها على قدم المُساواة مع باقي الأقاليم المصرية، بعدما عانته من تهميش، وذلك في إطار النظرة التنموية الجديدة والشاملة لها، التي لن ينتهي تنفيذها إلا بنهاية استراتيجية الدولة المصرية طويلة الأجل والتي تُعبر عنها استراتيجية ٢٠٣٠، تلك التي تهدف أساسًا لإعادة صياغة مصر بالكامل وتقديمها بشكل جديد للعالم، وهو ما لن يتم إلا ببعث سيناء من جديد.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2020